

Distr.: General
9 May 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السادسة والأربعون

الدورة التنظيمية، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

الدورة الموضوعية، ١٤ آب/أغسطس - ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛
 - (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
 - (ج) التقديرات المنقحة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛
 - (د) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.



- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين.

الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

أكدت لجنة البرنامج والتنسيق من جديد، في دورتها الخامسة والعشرين، المقرر الذي اتخذته في دورتها الرابعة والعشرين، القاضي بتناوب منصب رئيسها، وكذلك مناصب الأعضاء الآخرين في المكتب، وذلك على أساس سنوي فيما بين المجموعات الإقليمية على النسق التالي: (أ) مجموعة الدول الأفريقية؛ (ب) مجموعة دول أوروبا الشرقية؛ (ج) مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ (هـ) مجموعة الدول الآسيوية.

وقد ترغب اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، في انتخاب الرئيس من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفقا لنسق التناوب المتفق عليه بالنسبة إلى منصب الرئيس والمقرر، من المجموعة الإقليمية التي شغلت منصب الرئيس في العام السابق، وهي مجموعة دول أوروبا الشرقية.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

عملا بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، قدمت اللجنة إلى المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين، مشفوعا بقائمة الوثائق المطلوبة، كي يقوموا باستعراضهما.

ووفقا للفقرة ٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د - ٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، تدرس اللجنة تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير التي تتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وتقدم تقارير بشأنها إلى المجلس وإلى

الجمعية. ودعت الجمعية اللجنة إلى أن تنظر في تقارير الوحدة ذات الصلة، لدى أدائها وظائف البرمجة والتنسيق والرصد والتقييم على النحو الوارد في ولايتها.

وفي هذا الصدد، ستختار اللجنة، خلال دورتها التنظيمية في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، تقرير (أو تقارير) وحدة التفتيش المشتركة التي ستنظر فيها في دورتها السادسة والأربعين، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

وعملا بقراري الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣ و ٢٣٦/٥٤، ومقررها ٤٧٤/٥٤، يوجه الانتباه إلى نشرة الأمين العام ST/SGP/2000/8، التي تتضمن ما أجاز من أنظمة وقواعد تحكم التخطيط للبرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة تجهيز الوثائق للدورة (E/AC.51/2006/L.1)

مذكرة من الأمانة العامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (E/AC.51/2006/L.1)

٣ - المسائل البرنامجية

(أ) أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ينص البند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم التخطيط للبرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم على:

يرصد الأمين العام الإنجازات من واقع تنفيذ الناتج المقرر في الميزانية البرنامجية المعتمدة، عن طريق وحدة مركزية في الأمانة العامة. وبعد انتهاء فترة السنتين، يقدم الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، عن أداء البرامج خلال تلك الفترة.

وأكدت الجمعية العامة، في الفقرتين ١٩ و ٣٠ من قرارها ٢٦٩/٥٨ المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، على الحاجة إلى تعزيز نظام الرصد والتقييم، وحث الأمين العام، في هذا الصدد، على تحسين شكل وتوقيت تقارير الأداء البرنامجي والتقييم. وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل أن تكون الموارد محددة تحديداً واضحاً في جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة بالنسبة إلى أداء وظيفتي الرصد والتقييم.

وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٥/٥٩، لدى تأييدها استنتاجات وتوصيات اللجنة، أن يُنظر في البرنامج ذي الصلة بالإطار الاستراتيجي المقترح بالتوافق مع الفرع المقابل له من تقرير الأداء البرنامجي. ونظراً إلى أن تقرير الأداء البرنامجي يعكس فترتي سنتين قبل

الفترة التي يشملها الإطار الاستراتيجي المقترح، فقد قررت الجمعية أيضا أن تقدم الأمانة العامة رسميا معلومات مستكملة عن الأجزاء ذات الصلة من تقرير الأداء البرنامجي، على أن يكون مفهوما أن هذه المعلومات المستكملة سينظر فيها أيضا. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل أن توفر تقارير الأداء البرنامجي المقبلة معلومات مفصلة بقدر أكبر عن أسباب عدم التنفيذ التام للنواتج البرنامجية، أو تأجيل تلك النواتج أو إلغائها.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/61/64)

(ب) الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٩/٥٨، أن يمثل الإطار الاستراتيجي التوجيه الأساسي في سياسات الأمم المتحدة وأن يكون بمثابة أساس للتخطيط للبرامج والميزنة والرصد والتقييم.

وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من قرارها ٢٧٥/٥٩، إلى الأمين العام أن يعد ويقترح موجزا للخطة يعكس أهداف المنظمة الأطول أجلا، وخطة برنامجية تمتد فترة سنتين في سياق الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على أساس معايير من بينها المعايير الأساسية التالية:

(أ) اتساق الأهداف الأطول أجلا مع جميع الولايات التشريعية ذات الصلة في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة؛

(ب) نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الحكومية الدولية؛

(ج) مدخلات من مديري البرامج المعنيين؛

(د) استخدام المصطلحات والتعابير المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي.

واعتمدت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من قرارها ٢٤٦/٦٠، توصية اللجنة الواردة في الفقرة ١١١ من تقريرها^(١) بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات إلى الجمعية العامة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عن توسيع نطاق الإطار المنطقي المستند إلى النتائج ليشمل عناصر التوجيه التنفيذي والإدارة في باقي أبواب الميزانية البرنامجية، كلما استلزم الأمر ذلك، بغية النهوض بالمسؤولية الإدارية عن تنفيذ البرامج.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٦ والتصويب (A/60/16 و Corr.1).

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ الجزء ألف، موجز الخطة، والجزء باء، الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/61/6)، الفقرات ١-٢٧)

(ج) التقديرات المنقحة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

أيدت الجمعية العامة، في الفقرتين ٣ و ٤ من قرارها ٢٤٦/٦٠، استنتاجات وتوصيات اللجنة على النحو الوارد في الفقرات ٦١ و ٦٧ و ١٠٦-١٢٢ من تقريرها^(١)، ولاحظت أن النظر في السرود البرنامجية الواردة في التقديرات المنقحة سيلبي نظر اللجنة في تلك السرود، في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الوثائق

السرود البرنامجية للتقديرات المنقحة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على النحو الوارد في الوثيقة A/60/537

(د) التقييم

تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات

وفقا للبند ٧-٤ من الأنظمة والقواعد التي تحكم التخطيط للبرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، تنظر اللجنة في تقرير الأمين العام عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتصلة بالسياسات. وفي هذا الصدد، يُوجه انتباه اللجنة إلى الأجزاء ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ باء، و ٢٣٤/٣٧، و ٢٢٧/٣٨ ألف وباء، و ٢١٥/٤٢، و ٢١٩/٤٣، و ١٩٤/٤٤، و ٢٥٣٠/٤٥، والجزء الثالث من القرار ٢٣٤/٥٥، و ٢٨٢/٥٧، و ٢٧٥/٥٩.

وشجعت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٥٧/٦٠، الهيئات الحكومية الدولية على الاستفادة من نتائج تقرير الأداء البرنامجي المقدم من الأمين العام وتقارير التقييم المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات

التقييم المواضيعي

أيدت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من قرارها ٢٥٧/٦٠، الفقرة ١٨٦ من تقريرها^(١)، بأن يتناول التقييم المواضيعي المقبل الذي سيجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية موضوع "شبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية".

وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٨/٥٨، توصية اللجنة بأن تقوم اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، باستعراض مدى فائدة التقييم المواضيعي التجريبي.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي بشأن شبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية (E/AC.51/2006/2)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مدى فائدة التقييم المواضيعي التجريبي (E/AC.51/2006/3)

التقييم المتعمق

قررت الجمعية العامة، بقرارها ٢٨٢/٥٧، أن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما متعمقا للشؤون السياسية، على أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (E/AC.51/2006/4)

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات

تقوم اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٥٨، بإجراء استعراض كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والأربعين عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات (E/AC.51/2006/5).

٤ - مسائل التنسيق

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د - ٦٠)، سيعرض على اللجنة التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وأيدت الجمعية العامة في الفقرة ٢ من قرارها ٢٥٧/٦٠، استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين^(١)، فيما يتعلق بالتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وطلبت اللجنة، في الفقرة ٢٠٢ من تقريرها، إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يكفل أن تواصل منظومة الأمم المتحدة إيلاء أولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشجعت المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين على تحقيق مزيد من المواءمة بين أولوياتها وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى مضاعفة جهودها المبذولة لدعم هذه الشراكة. وطلبت اللجنة إلى المجلس تقديم معلومات مستكملة عن جهوده الإضافية الرامية إلى كفالة الدعم الفعال والمنسق على نطاق المنظومة للشراكة الجديدة في تقريره الاستعراضي السنوي المقبل.

وفي الفقرة ٢٠٣، أكدت اللجنة أهمية التنسيق الفعال للجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل مكافحة الجوع. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات عن الآليات القائمة بين الوكالات والرامية إلى تنسيق شؤون مكافحة الجوع والفقر، وأوصت اللجنة بأن يضمن مجلس الرؤساء التنفيذيين تقريره الاستعراضي السنوي المقبل معلومات عن العقبات والمشاكل والاحتياجات التي واجهتها الآليات المشتركة بين الوكالات. ودعت اللجنة أيضاً المجلس إلى مواصلة رصد التنسيق الفعال للجهود المبذولة عن نطاق المنظومة من أجل مكافحة الجوع والفقر.

وأوصت اللجنة في الفقرة ٢٠٥ من تقريرها بأن تضاف إلى قائمة المجالات المحددة المخصصة للعمل المشترك في التقرير مسألة تحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية، حسب ما أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٥٩.

وأشارت اللجنة في الفقرة ٢٠٨ من تقريرها، إلى اختصاصاتها ودورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، وسلّمت أيضا بضرورة أن تنظر في تقاريرها بشأن التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كي تتحقق من أن التقرير يقدم المدخلات والتوصيات التي تعزز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعت اللجنة أيضا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إيلاء النظر على النحو الواجب في توصياتها بشأن التنسيق.

وسلّمت اللجنة في الفقرة ٢٠٩ من تقريرها بضرورة أن تولي، لدى نظرها مستقبلا في تقارير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مزيدا من الاهتمام بالجوانب البرنامجية من التقرير. ودعت اللجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى التوسع في تقاريره بشأن تلك الجوانب.

وأوصت اللجنة في الفقرة ٢١٠ من تقريرها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل أن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، لدى وضعه نهجا مشتركا لمعالجة العلاقة المتغيرة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل من التبرعات في مختلف المنظمات المشاركة فيه، التركيز على أمور منها التدابير الكفيلة بأن يتفق الأداء البرنامجي مع الولايات التشريعية، وأن يسترعي اهتمام الهيئات التشريعية ذات الصلة بالأثر الذي تحدثه العلاقة المتغيرة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل من التبرعات في الإدارة والبرامج.

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٧/٦٠، توصيات اللجنة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأهابت اللجنة، في الفقرة ٢٣١ من تقريرها^(١) بشتى عناصر منظومة الأمم المتحدة العمل على زيادة جهودها الرامية إلى العمل معا من أجل تقديم دعم مركز ومنسق إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا كي يمكنه من أداء ولايته بصورة فعالة، وأن

ينسق تعبئة الموارد والقدرات، والدعم المؤسسي، والدعوة، من أجل تعزيز التصدي بشكل منسق ومتكامل للتحديات التي تواجه أفريقيا. كما أوصت اللجنة، في الفقرة ٢٣٢، بضرورة الاستفادة بصورة أكثر فعالية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب القطرية للأمم المتحدة، من أجل مناصرة برامج الشراكة الجديدة، لضمان وجود فهم أوسع بهذه البرامج ومشاركة أكبر فيها من جانب الجهات التي ستستفيد منها.

وأوصت اللجنة في الفقرة ٢٣٧ من تقريرها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنوياً بعد ذلك، عن مدى التقدم المحرز في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك المشاكل والعقبات والتحديات، وكذلك الأهداف التي ينبغي أن تحققها منظومة الأمم المتحدة دعماً لتلك الشراكة.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2006/6)

٥ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة

تنظر اللجنة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، في تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة التي ستختارها اللجنة في أثناء دورتها التنظيمية، التي ستعقد في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وأكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢٦٧/٥٩، أحكام الفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وطلبت أن تتحلّى الوحدة ككل بروح المسؤولية لدى ممارسة حكمتها الجماعية فيما يتعلق بجميع تقاريرها ومذكراتها وتوصياتها، من أجل تحسين فعالية الوحدة. وقررت الجمعية العامة أن على الوحدة أن تتقيد تماماً بأحكام نظامها الأساسي في أدائها لمهامها ومسؤولياتها. كما قررت أن توافق الوحدة بصورة جماعية على برنامج عملها مع توفير المبرر المنطقي للاختيار وأهمية النتيجة المتوخاة في تحسين الإدارة وطرائق العمل والتشجيع على زيادة التنسيق بين المنظمات.

وقررت الجمعية العامة في القرار أيضاً أن تركز الوحدة اهتمامها أساساً على تحديد السبل الكفيلة بتحسين الإدارة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، على النحو المنصوص عليه في الفقرات من ١ إلى ٣ من المادة ٥ من النظام الأساسي وأن تعمل الوحدة، تحقيقاً لتلك الغاية، على وضع معايير وطرائق عمل للإدارة من أجل تقييم أداء الإدارة

وفعاليتها فيما يتعلق بالمنظمات المشاركة. واشترطت الجمعية أن تضمّن الوحدة في تقاريرها السنوية معلومات عن أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها المنظمات والنتائج التي أحرزتها في متابعة توصيات الوحدة، بصورتها التي أقرتها هيئاتها التشريعية، ومعلومات عن الترتيبات التي تتبعها المنظمات المشاركة لتقديم تقارير عن تلك المسائل. وقررت الجمعية أن تقيّم الوحدة في تقاريرها ذات الصلة، في إطار تركيزها على المسائل الإدارية، مسألة تطوير وتطبيق مبدأ المساءلة في المنظمات المشاركة فيها.

وفي القرار ٢٥٧/٦٠، أيدت الجمعية العامة توصيات اللجنة بصورتها الواردة في الفقرة ٢٤٨ من تقرير اللجنة^(١). وأيدت الجمعية الإطار المعياري الذي اقترحه وحدة التفتيش المشتركة كأداة يستخدمها الأمين العام وهيئات الرقابة والوحدة ذاتها في قياس التقدم المحرز نحو التطبيق الفعال للإدارة المستندة إلى النتائج في الأمم المتحدة^(٢). وطلبت الجمعية العامة عددا من الطلبات من الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، فيما يتصل بمواءمة وتأييد الإطار المعياري وفيما يختص بالمساءلة وإدارة الأداء والتدريب.

الوثائق

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة (انظر E/AC.51/2006/L.2)

٦ - تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها

ما برحت اللجنة تنظر سنويا، منذ دورتها الثامنة والثلاثين، في البند المعنون "تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجراءاتها في إطار ولايتها". وعقدت اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، تسع جولات من المشاورات غير الرسمية وعددا من "المشاورات غير الرسمية الجانبية" للنظر في المقترحات التي أحيلت خلال المشاورات غير الرسمية.

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة قد طلبت، في قرارها ٢٨٢/٥٧، إلى اللجنة مواصلة مراعاة أساليبها التي تنظم صياغة وشكل تقاريرها، وحثتها على مواصلة مناقشتها الرامية إلى تحسين أساليب عملها وإجراءاتها في إطار ولايتها، بغية زيادة تحسين فعاليتها والحفاظ على أهميتها.

وأكدت الجمعية العامة من جديد في الفقرة ٣٣ من قرارها ٣٠٠/٥٧ المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، دور كل من اللجنة الخامسة،

(٢) انظر A/59/607 و A/59/617 و Add.1 و A/59/631 و A/59/632.

ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النظر على الصعيد الحكومي الدولي في عملية التخطيط والبرمجة والميزنة. كما دعت الجمعية اللجنة إلى مواصلة تحسين أساليب عملها.

وأشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٥/٥٩، إلى الفقرة ١٨ من قرارها ٢٦٩/٥٨، التي دعت فيها اللجنة إلى أن تقدم، في دورتها الرابعة والأربعين، توصيات بشأن تحسين أساليب عملها. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يحدد، في أقرب وقت ممكن خلال الدورة المستأنفة للجنة الخامسة في الدورة التاسعة والخمسين، موعد الدورة التنظيمية للدورة الخامسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، ورحبت بقرار اللجنة العودة إلى النظر، على سبيل الأولوية، في بند جدول الأعمال المعنون "تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإجرائها في إطار ولايتها" في بداية دورتها الخامسة والأربعين.

ولاحظت الجمعية العامة بقلق، في الفقرة ١٩ من قرارها ٢٥٧/٦٠، أنه لم يتم الاتفاق على استنتاجات أو توصيات تتعلق بتحسين أساليب عمل اللجنة وإجرائها خلال دورتها الخامسة والأربعين، وشددت على الحاجة إلى أن تقوم اللجنة، في إطار ولايتها، بتحسين أساليب عملها وإجرائها دون التأثير سلباً في فعالية النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى، خاصة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك على سبيل الأولوية خلال دورتها السادسة والأربعين.

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين

عملاً بالفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د - ٥٧)، سيعرض على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والأربعين، مع بيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكينها من النظر في تلك الوثائق من زاوية إسهامها في أعمالها ومدى الحاجة إليها وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت والوثائق اللازمة للدورة السابعة والأربعين للجنة (E/AC.51/2006/L.3)

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين

سيعرض تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ وعلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

الوثائق

مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين (E/AC.51/2006/L.4) والإضافات)

المرفق

عضوية لجنة البرنامج والتنسيق لعام ٢٠٠٦*

| الاسم | تنتهي العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر |
|-----------------------------|--|
| الاتحاد الروسي | ٢٠٠٦ |
| الأرجنتين | ٢٠٠٨ |
| أرمينيا | ٢٠٠٨ |
| إسرائيل | ٢٠٠٨ |
| إندونيسيا | ٢٠٠٨ |
| أوروغواي | ٢٠٠٨ |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | ٢٠٠٨ |
| إيطاليا | ٢٠٠٨ |
| باكستان | ٢٠٠٨ |
| البرتغال | ٢٠٠٨ |
| البرازيل | ٢٠٠٨ |
| بلغاريا | ٢٠٠٨ |
| بنن | ٢٠٠٨ |
| بيلاروس | ٢٠٠٨ |
| جامايكا | ٢٠٠٧ |
| الجزائر | ٢٠٠٧ |
| جزر البهاما | ٢٠٠٦ |
| جزر القمر | ٢٠٠٦ |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٠٠٨ |
| جمهورية كوريا | ٢٠٠٧ |
| جنوب أفريقيا | ٢٠٠٨ |
| زمبابوي | ٢٠٠٦ |
| السنغال | ٢٠٠٨ |
| سويسرا | ٢٠٠٨ |
| الصين | ٢٠٠٧ |
| غانا | ٢٠٠٧ |
| فرنسا | ٢٠٠٦ |

| الاسم | تنتهي العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر |
|----------------------------|--|
| كوبا | ٢٠٠٨ |
| كينيا | ٢٠٠٧ |
| المكسيك | ٢٠٠٦ |
| الهند | ٢٠٠٨ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٠٠٦ |
| اليابان | ٢٠٠٧ |

* لم يُشغل بعد مقعد من مقاعد مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى.